كافة... ان الدورة السابعة عشرة وضعت المنظمة على مستهل طريق جديد. وإذا صحّ ذلك فهو الطريق الذي يغيب عنه التقليد السابق، تقليد الحرص على الاجماع في الخطوات الحاسمة، واستبداله بالتعبير عن إرادة الغالبية»(١٦).

ومع غياب منظمات التحالفين الديمقراطي والوطني عن دورة المجلس، تمّت اضاعة فرصة الحفاظ على مبدأ الاجماع الوطني، الذي شكّل اتفاق عدن ـ الجزائر، هامشه المشترك، دون اغلاق الباب، تماماً، في وجه عودة الفصائل للمنظمة، ولكن في ضوء ما استحدثه المجلس من أسس فكرية وسياسية جديدة.

وتأسيساً عليه، برز اتجاه سياسي فلسطيني واضح بخصوص وحدة المنظمة، ملخصه، انه «مهما كان من أمر عودة هذا الفصيل أو ذاك الى الحظيرة الفلسطينية، يبدو واضحاً ان مجلس الاكثرية، المنعقد في عمان قد اختط طريقاً جديداً للغاية في العمل الفلسطيني، كنا بحاجة له منذ فترة غير قصيرة... بل وانتظرناه طويلاً. وليس لنا إلّا ان نأمل في المثابرة على النهج إياه، فنتمسك به وننطلق منه، لاعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية، مع بداية عقدها الثالث، وإقامة نظام فلسطيني جديد، يتلاءم مع روح العصر، ويكون أكثر شمولية وديمقراطية ونجاعة وشجاعة وعقلانية. ويصبح، بالتالي، أكثر أهلية وقدرة على العمل من أجل قضية فلسطين، ويجد، في نهاية المطاف، الحل العادل لها»(١٧).

وبالاجمال، تبلورت ثلاثة تيارات داخل الساحة الفلسطينية، في إثر دورة المجلس الوطني في عمان: تيار يقول بإمكان العمل الوطني الفلسطيني عبر «فتح»، وقرارها الوطني، ولا يرى ضرورة لاستئناف الحوار مع الفصائل الأخرى، على اعتبار ان «دورة عمان» حظيت بتأييد الشعب الفلسطيني، وان الوحدة هي وحدة الشعب والتفافه حول قيادته الشرعية؛ وتيار ثانٍ يقول بضرورة تجديد الحوار الفلسطيني الشامل، بهدف التوصل الى الوحدة الوطنية، وهي وحدةً فصائل العمل الوطني الفلسطيني داخل اطار م.ت.ف. أما التيار الثالث، الذي مثله أساساً المنشقون عن «فتح» يرى في قيادة المنظمة، قيادة تخطاها الزمن، وان حل الازمة على الساحة الفلسطينية يتمّ باسقاط تلك القيادة، نهجاً ورموزاً، ويدعو أصحاب هذا التيار الى ضرورة قيام م.ت.ف. جديدة(١٨).

وأيّاً تكن التيارات السياسية والتنظيمية الناجمة عن انعقاد المجلس الوطني في عمان، فقد حزمت القيادة الفلسطينية، وشرعت في الاعداد للاتفاق الفلسطيني ـ الاردني، الذي أعلن عنه بتاريخ ١١/٢/١٩٨٥، كما تمّ اعلان القاهرة بتاريخ ١٧/١١/١٩٨٥، الذي أكدت المنظمة، من خلاله، ادانتها «لجميع عمليات الارهاب، وكل أشكال الارهاب»، وأكدت، مجدداً، «التزام الاجراءات الرادعة كافة بحق المخالفين»(١٩).

ولعله من الجدير التنويه به، في هذا السياق، هو ان المنظمة بقوامها الذي خرجت به من المجلس الوطني في عمان، كانت قادرة على ابرام اتفاقات، كالاتفاق الفلسطيني ـ الاردني، والافصاح، بوضوح، عما تريده، دون مضايقات داخلية تذكر، خلافاً للمراحل السابقة. الّا ان التحرر من القيود الداخلية، لم يكن عملية خالية من المخاطر والمشاكل الجانبية، لا سيما وان الوحدة كشعار وطني، لم يزل له بريقه ولوازمه الحيّة، خاصة داخل الارض المحتلة. اضافة الى ان عودة الفصائل، من الباب الشرعي للمنظمة، باتت مرهونة بما تتخذه من اجراءات تمكنها من تحقيق العودة.

بناء عليه، بادرت الجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعي الفلسطيني للقاء ممثلين عن «فتح». وعلى إثر مداولات ولقاءات متعدّدة، تمّ اصدار «اعلان براغ»، بتاريخ ٦/٩/١٩٨٦، تضمّن